تركيا رهن الاحتجاز

تدهور عن حالة حقوق الانسان فى تركيا 2019

"الهدف هو إدامة مناخ الخوف... فعندما تكون في حجز الشرطة، تشعر بالخوف الشديد على أسرتك. نحن جميعاً خائفون."

عثمان إيشتشي مدافع عن حقوق الإنسان

حزب المصريين الأحرار
علشان مصر اللي بنحلم بيها

مقدمة

قبل وصول رجب طيب اردوغان للسلطة ، كانت تركيا تقترب باضطراد من اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي ، كدولة علمانية حديثة احترمت حريات مواطنيها ، واعطتهم حقوقا متساوية تضمن لهم حياة تتشابه مع جيرانهم الاوروبيين ، حتى انها تطبق حتى اليوم منظومة القانون المدني السويسري بدلا من احكام الشريعة الاسلامية عقب اعلان الجمهورية .

الا ان وجود شخص منتمى لتيار الاسلام السياسي مثل اردوغان يحلم باستعادة الخلافة الاسلامية ومصاب بجنون العظمة ، ويمهد الارض للانقلاب على الارث العلماني للمؤسس كمال اتاتورك ، فتح المجال امام التلاعب في منظومة الحقوق والحريات ، وشهدت تركيا في عهده مجذرة حقيقة لمنظومة حقوق الانسان بشكل كامل ، يدفع المواطن التركي ثمنها ، ومعه جيرانه الاكراد والسوريين .

لا تمثل تركيا تحت حكم اردوغان خطرا على الاتراك وحدهم ، بل ان الخطر يصل الى مدى ابعد بكثير من حدود تركيا ، فهو اصبح

خطرا على امن البحر المتوسط والخليج بتحالفه مع ايران وقطر ، وخطر على اوروبا بإيواء عناصر من الاخوان المسلمين الجماعة المصنفة ارهابيا في دول مثل مصر والسعودية والامارات والبحرين وروسيا ، كما تبحث دولا اخرى تصنيفها ارهابية بعدما ظهرت دلائل عديدة تربط بين الاخوان والجماعات الارهابية كحاضن فكرى للعديد من العناصر التي انخرطت في الاعمال الارهابية تحت لواء تنظيم القاعدة وداعش .

كما انتهت على يد سياسات اردوغان التجربة التركية في الاصلاح الاقتصادي ، حيث تشهد حاليا هروب كبير للاستثمارات الاجنبية خاصة الخليجية وانهيار لعملتها المحلية ، كما وضعت مؤشرات اقتصادية عالمية مثل فيتش نظرية مستقبليه سلبية للاقتصاد التركي مما تسبب في ركود الاسواق واغلاق للمصانع ورفع معدلات البطالة فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد حيث تراجعت تركيا مراكز عديدة وفق مؤشرات منظمة الشفافية الدولية .

وبسبب سياسات اردوغان تدهورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشكل أكبر في 2017، وتطور الى حد صدور قرار بالبرلمان الأوروبي ودعوة بعض الدول الأعضاء إلى تعليق عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب السجل الحقوقي المتدهور في البلاد.

شهدت العلاقات بين تركيا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توترا بسبب الاحتجاز التعسفي لمواطنين من هذه الدول بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب.

و رفضت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل زيادة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عبر تبني اتحاد جمركي جديد في السياق السياسي الحالي. في يونيو2017 ، قرر مجلس الوزراء الألماني نقل قوات عسكرية من قاعدة جوية في تركيا الى مكان اخر .

الخوف اصبح السمة الرئيسية لحكم اردوغان وحزبه العدالة والتنمية ، حيث يمارس الحزب الحاكم اقصى درجات التنكيل بمعارضيه خاصة بعد الانقلاب المزعوم في تركيا حيث تم احتجاز ما يربو على 50 ألف شخص و فصل أكثر من 130 ألف موظف وتم تشريد اسرهم بزعم صلاتهم بحركة فتح الله غولن الدينية التي يتهمهما نظام اردوغان بالتخطيط لمحاولة الانقلاب ، وهو ما ادى انهيار كامل في منظومة حقوق الانسان داخل تركيا .

التدخل التركى فى ليبيا وانتهاك نظام اردوغان لقرارات الامم المتحدة

رغم القرار الدولي رقم 1970 الصادر عن مجلس الأمن في مارس 2011 والذي طالب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بمنع بيع أو توريد الأسلحة ومتعلقاتها إلى ليبيا، بجانب القرار 2420 ، الذي يسمح للدول الأعضاء بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها بهدف التصدي لدخول السلاح إلى ليبيا، إلا أن نظام اردوغان انتهك كل تلك التحذيرات وقامت بارسال شحنات الاسلحة لدعم جماعة الاخوان المسلمين وحلفائها من الجماعات الارهابية في طرابلس .

وكانت سلطات الجمارك الليبية قد صادرت فى مايو الماضى شحنة أسلحة في ميناء الخمس البحري قالت إن مصدرها تركيا، كان قوامها مدرعات قتالية وسيارات دفع رباعي وذلك بعد أسابيع من إحباط دخول شحنة أسلحة تركية تحتوي على 20 ألف مسدس إلى ليبيا عبر ميناء مصراته .

لم تكن تلك المرة هى الاولى وسبقتها عده شحنات تك اكتشاف اولها في سبتمبر 2015 حيث ضبطت السلطات اليونانية سفينة تركية محملة بالأسلحة كانت تتجه إلى ليبيا، حين داهم زورق تابع لخفر السواحل السفينة التي أبحرت من ميناء الإسكندرونة التركي - إلى ميناء هيراكليون على جزيرة كريت اليونانية.

وفي يناير 2018 ضبط خفر السواحل اليونانية أيضا سفينة تركية محملة بالمتفجرات كانت متجهة إلى ليبيا. وأشارت بيانات تأمين السفينة إلى أنه جرى تحميل ما عليها من مواد في ميناءي مرسين والإسكندرونة التركيين، وأن الربان تلقى أوامر من مالك السفينة بالإبحار إلى مدينة مصراتة الليبية، لتفريغ الحمولة بأكملها.

وفي شهر ديسمبر 2018 وصلت سفينة تركية إلى ميناء الخمس، محملة بالأسلحة والذخائر، وقالت خدمات الجمارك بمطار بنينا في بنغازي إن الشحنة التي أرسلت من تركيا شملت 3 آلاف مسدس تركي الصنع، إضافة إلى مسدسات أخرى وبنادق صيد وذخائر.

لم يقف دعم اردوغان للمتطرفين فى ليبيا عند ذلك الحد بل اعلن عن تقديم الدعم لحكومة الوفاق عبر الطرق الدبلوماسية ايضا فى محاولة لايجاد موطىء قدم للتحالف القطرى التركى فى ليبيا لتقويه موقف جماعة الاخوان المسلمين الارهابية .

علشان مصر اللي بنحلم بيها

اولا : حالة الحريات

تعانى حرية والراي والتعبير فى تركيا من تسلط النظام الحاكم التركي الذى يعادى حرية الصحافة بشكل واضح ، والتنكيل بالصحفيين حتى اصبحت تركيا في حكم اردوغان هي سجن الصحفيين الاول في العالم .

وبحسب الرصد السنوي لمفوضية حقوق الانسان بالأمم المتحدة يوجد حوالي 175 صحفيا وعاملا في المجال الإعلامي رهن الحبس الاحتياطي أو في السجون التركية بتهم إرهابية كما يواجه مئات الآخرين المحاكمة .

كما تمّ حجب أكثر من 100,000 موقع إلكترونيّ في العام 2017، بما في ذلك عدد لا يستهان به من المواقع الإلكترونيّة والفضائيّات المؤيّدة للأكراد.

وقال الاتحاد الدولى (IFJ) ان الصحفيون المعتقلون فى تركيا يمثلون نصف عدد الصحفيين المعتقلين على مستوى العالم، وأكد التقرير أن 319 صحفيا معتقلا يقبعون فى السجون منذ محاولة الانقلاب لافتا الى تعرض الصحفيين المحبوسين الى أنواع متعددة من التنكيل والإساءة والتعذيب والانتهاك البدنى والنفسى، حيث اشتكى العديد منهم من الضرب والتعذيب، كما اشتكت صحافيات من التحرش الجنسى.

وصدر ضد موظفي صحيفة "جمهوريت"، ومنهم صحفيون وموظفون تنفيذيون ورئيس التحرير ،احكاما بالسجن حيث أدين 14 منهم بتهم إرهابية ملفقة ونالوا عقوبات بالسجن بين عامين و8 أعوام، بينما بُرئ 3 آخرون.

في قضية منفصلة، أيدت محكمة النقض في سبتمبر 2018 عقوبة بالسجن ضدّ عضو البرلمان عن "حزب الشعب الجمهوري" أنيس بربرأوغلو بسبب تقديمه مقطع فيديو نشرته صحيفة جموريت يصوّر أسلحة قدمتها تركيا لجماعات سورية معارضة لكن المحكمة أمرت بعد ذلك بإطلاق سراحه بعد أن أمضى 16 شهرا في الحبس الاحتياطي كما استمرت محاكمة إيرديم غول، رئيس مكتب جمهوريت في أنقرة، وجان دوندار، رئيس التحرير الأسبق، بسبب مزاعم مماثلة.

كما تعرض صحفيون أكراد للاحتجاز بتهمة الارتباط بـ "حزب العمال الكردستاني" المسلح بسبب عملهم الصحفي. كما حوكم عشرات الصحفيين والشخصيات العامة الذين شاركوا في حملة تضامنية مع صحيفة "أوزغور غونديم" المساندة للأكراد – المغلقة حاليا – بتهمة الدعاية للإرهاب. رغم أن أكثرهم نالوا عقوبات وغرامات مع تأجيل التنفيذ،

و سُجن نظام اردوغان الصحفية زهرة دوغان التي تعمل لدى وكالة أنباء المرأة الكردية "جينها" ، عقب إدانتها والحكم عليها بالسجن لمدة عامين وتسعة أشهر و22 يومًا؛ بتهمة نشر دعاية إرهابية .

وقام نظام اردوغان بحجب مواقع الإنترنت وإزالة المحتويات الإلكترونية ، كما اصدر القضاء حكما بحجب موقع "ويكيبيديا" وذلك لاستشهاد إحدى صفحاتها بتقارير إخبارية تزعم وجود صِلات قائمة بين الحكومة التركية وبعض الجماعات المسلحة في سوريا. ورفضت مؤسسة ويكيبيديا تغيير محتوى هذه الصفحة ، كما استحوذت تركيا على 45 بالمئة من الطلبات

المقدمة إلى "تويتر" لإزالة محتويات إلكترونية في النصف الأول من 2017.

كما اعتقل النظام التركى مراسل صحيفة "دي فيلت" الألمانية، ، دون أن تُوجه له تهمة ثم تم الافراج عنه بعد ضغوط من الحكومة الالمانية ، كما أُدينت الصحفية ايلا البايراك، التي تعمل لدى صحيفة وول ستريت جورنال، بنشر دعاية إرهابية، أُصدر بحقها حكم بالسجن لمدة عامين وشهر واحد، بسبب مقال نشرته في 2015، حول اشتباكات مسلحة دارت بين قوات الحكومة وشباب ينتمون إلى "حزب العمال الكردستاني"

ثانيا : حالة استقلال القضاء

تعانى السلطة القضائية في تركيا من ازمة عنيفة على اثر تدخلات النظام التركي في نظر القضايا ومراجعة احكام القضاء وهو الامر الذى يهدد استقلالية القضاء التركي ، وتسبب إقحام القضاء بالسياسة جعل السلطة القضائية مهزوزة بالبلاد ، وكان من مظاهر ذلك ما نشره تقرير للأمم المتحدة عن اتجاه وكلاء النيابة والقضاة، في مواجهة الضغط السياسي الشديد، على نحو أكثر من الأعوام الماضية، إلى عدم إجراء التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون أو إحضارهم إلى ساحة العدالة. كما أثنت أعمال التخويف المحامين عن إقامة المزيد من الدعاوى الجنائية، حيث تضمنت هذه الأعمال عمليات الاعتقال وتحريك الدعاوى الجنائية ضدهم. كما لم يُحرَز أي تقدم بصدد التحقيق بشأن المزاعم الشائعة حول وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، أثناء فترات حظر التجوال الذي فُرض على مدار الساعة بجنوب شرقي تركيا، خلال 2015 و2016. وظلت العيوب تشوب تنفيذ "اتفاقية اسطنبول

لمكافحة العنف ضد المرأة "، بعد أكثر من خمسة أعوامٍ من تصديق تركيا عليها؛ كما ظلت البلاغات عن وقوع حالات عنف ضد النساء، ترِد على نحو متزايد.

وشهدت مدينة اسطنبول محاكمة ضابط شرطة، اتُهم بقتل بيركين إلفان؛ حيث تُوفي جراء تعرضه لإصابات، بعدما أُطلقت عليه قنبلة غاز مسيل للدموع في مكان وقوع احتجاج، نُظم في يونيو 2013 بحديقة غيزي. كما تسبب عدم استخراج المواد المصورة من الكاميرات ذات الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي كانت بمسرح الأحداث، في التأخير الشديد لإجراء التحقيقات بشأن الواقعة.

وعقب مرور أكثر من عامين على مقتل طاهر ألجي، محامي حقوق الإنسان ورئيس "نقابة المحامين في ديار بكر" بعد إطلاق الرصاص عليه، في 28 نوفمبر 2015؛ لم يتم التعرف على أي مشتبه به. كما استمر التأخير والتقاعس عن استخراج المواد المصورة من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، في إعاقة سير التحقيق.

وقال المفوض السامي لحقوق الانسان بالأمم المتحدة ان تركيا فشلت أكثر من مرّة في إجراء تحقيق جنائيّ موثوق في حالات قتل المدنيّين خلال العمليّات الأمنيّة التي جرت بين العامَين 2015 و2016 في جنوب شرق البلاد ، كما انتقد تصريحات وزير الدفاع التركي عن "تحييد 10,657 إرهابيًّا" بين يوليو 2015 و يونيو 2017 ، موضحا أنّ عبارة "تحييد" تثير الكثير من القلق، ودعا السلطات إلى تأمين معلومات مفصّلة حول مصير هؤلاء الأفراد

تبدو المحاكمة العادلة في تركيا اليوم حلماً بعيد المنال بصورة متزايدة. فيقدّر عدد المحامين الذين يواجهون إجراءات جنائية اليوم، في سياق الحملة القمعية التي أعقبت محاولة الانقلاب، بعدة مئات. وهذا جزء من الاعتداء المستمر على النظام القضائي، حيث جرى كذلك استهداف قضاة ومدعين عامين وسواهم من المسؤولين في الدولة.

ثالثا : حالة حقوق المرأة والطفل

ربما لم تتعرض المرأة التركية لمظاهر العنف والخشونة المتعمدة في التعامل مع اجهزة الدولة التركية مثلما تتعرض الان على يد حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم ، رغم ان تركيا كانت أول دولة تصادق على اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة باسم "اتفاقية اسطنبول"، في العام 2012 ومع ذلك شهدت البلاد زيادة حادة من ناحية ارتكاب العنف ضد المرأة على الرغم من أن بعض الإصلاحات التشريعية تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ومتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد سلّطت قضية محاولة الاغتصاب والقتل الفظيع المرتكَبة بحق الفتاة أوزغكان أصلان في فبراير 2015، الضوء على ثقافة العنف ضد المرأة الراسخة وفشل الحكومة في مكافحتها بشكل فعال.

وكشف تقرير للمفوض السامي للامم المتحدة لعام 2018 ان السلطات التركيّة اوقفت حوالى 100 امرأة كنّ من الحوامل وقتذاك، أو أنّهن قد وضعنَ طفلهنّ حديثًا، باعتبارهنّ "شريكات" أزواجهنّ الذين يُشتَبَه بارتباطهم بمنظّمات إرهابيّة. حتى أنّ بعضهنّ احتُجز برفقة أطفالهنّ، والبعض الآخر منهنّ فُصِل بشراسة عن أطفالهنّ وهو ما اعتبرته المفوضية السامية عمل مشين و غاية في القسوة .

كما أفادت منظمة "سنوقف قتل النساء" بازدياد وقوع حالات قتل النساء، بينما يتناقص اهتمام وسائل الإعلام بهذه الحالات. وكشفت أن 392 امرأة لقين حتفهن خلال عام 2018 .

و حظرت وزارة الداخلية التجمع الاحتجاجي الأسبوعي الذي كانت تُنظمه "أمهات السبت" في ساحة وسط إسطنبول، وهن أقارب لضحايا الاختفاء القسري الذين يطالبن بتحقيق المحاسبة وقامت الشرطة بتفريق ذلك الاحتجاج بالقوة ، واعتقلت 27 من منظميه .

وفي 19 أكتوبر 2017، وافق البرلمان التركي على ما يُسمى ‘‘قانون المفتي’’ الذي يجيز للمفتين التابعين للشؤون الدينية للدولة تسجيل عقود زواج مدنية، وهو ما اثار مخاوف لدى كل منظمات المرأة التركية من اتخاذ ذلك القانون ستارا لتزويج القاصرات بعد ظهور حالات عديده لتزويج البنات قبل سن الزواج ويصعب عمليّة تتبّع الاغتصاب الجنسي للفتيات وزواج القاصرات بالإكراه بما أنّه يتمّ الكشف عن معظم هذه الوقائع عندما تلدُ تلك الفتيات في المستشفيات بحيث يتمّ توثيق هذه الولادات بشكل رسمي. من خلال "قانون المفتي " ، سوف يتمّ تسجيل المواليد الجدد من خلال تصريح بسيط وسوف تتمكّن الأسر من إجبار العرائس القاصرات أو ضحايا الاعتداء على أن يلدنَ في المنزل تلافياً للملاحقة القضائيّة.

و قامت جمعيّة حقوق الإنسان في تركيا بتوثيق في عام 2016 مئة وعشر حالات اعتداء على الأطفال بموجب المادّة 103 من قانون العقوبات التركي والتي تتصدّى للاعتداء الجنسي على القصّر، وذلك في شرق وجنوب شرق تركيا علاوةً على 82 حالة أخرى في الستة أشهر الأولى من عام 2017

و أصدر مركز نسمات الحقوقى التركى تقريرا بعنوان: ‘‘مأساة المرأة في تركيا بين السجن والتشريد.’’

عرض فيه الاضطهاد الممنهج الذي تعاني منه المرأة التركية داخل تركيا وخارجها ولا سيما نساء حركة الخدمة.

أكد التقرير أن حكومة العدالة والتنمية أقدمت عقب الانقلاب المزعوم يوليو 2016م باعتقال 18.000 امرأة بزعم وجود صلات لهن بحركة الخدمة التي تتهمها الحكومة التركية بل أي سند قانوني بأنها جماعة إرهابية.

أشار التقرير كذلك ووفقًا للعديد من التقارير الدولية أن كثيرًا من النساء التركيات كثيرًا ما تعرضن للتمييز حيث أنه خلال شهر فبراير من العام 2018 قُتلت 48 امرأة على يد رجال، وخلال الثمان سنوات الماضية قُتل قرابة 2000 امرأة تركية.

وطبقًا لدراسة إحصائية أجرتها جامعة (Kadir Has) بإسطنبول تبين أن 61% من النساء يُمثِّل تعرضهن للعنف أحد أكبر مشاكلهن، كما أفصحت الدراسة ذاتها أن عدد النساء اللاتي يتعرضن للعنف بصورة مستمرة ارتفع من 53% عام 2016م ليصل إلى 57% عام 2017م.

أشار التقرير كذلك إلى أن تركيا أصبحت بالنسبة لملايين المواطنين الأتراك بمثابة سجن كبير مفتوح، فتحت مسمى قانون "الشبهة المعقولة" المنافي للدستور، تعرَّض كثير من النساء المحسوبات على حركة الخدمة للاعتقال.

و سلَّط التقرير الضوء على بعض الحالات التي وثَّقتها الصحافة والتقارير الإعلامية، والتي كان من أهمها حالة "فاطمة كويون" التي تبلغ نسبة إعاقتها الجسدية 80% ويعاني زوجها أيضًا من إعاقة بنسبة 45%، وبالرغم من أن زوجها المعاق كان عائلها ومتكأها في الحياة، أقدمت السلطات التركية على

اعتقاله بوشاية من أحدهم ولم تشفع له إعاقته من النجاة من يد البطش والتنكيل، وتعيش فاطمة الآن في ظروف معيشية غاية في الصعوبة.

أوضح التقرير أن الضغط النفسي والاجتماعي الذي تعاني منه نساء تركيا اليوم لم يعُد في مقدور أحد تحمله، الأمر الذي دفع العديد من النساء للإقدام على الانتحار. إلا أن الأمر الذي يُعدُّ بمثابة رعبٍ آخر يُسيطر على النساء في تركيا، الدعوة إلى اغتصاب النساء المنتميات لحركة الخدمة، حيث أفاد ثلاثة مشتبه بهم متهمون بمحاولة اغتصاب ست معلمات في غرب مدينة إزمير .

ورصد التقرير المعاناة المتزايدة التي تعاني منها النساء داخل السجون، حيث أصبحت الست سجون الخاصة بالنساء في تركيا مكتظة بالسجينات، ما دعا السلطات التركية إلى احتجاز النساء في سجون أُعدَّت للرجال بصورة أساسية، وبالطبع فإن هذه السجون غير مجهزة لتلبية احتياجات النساء، وهو الأمر الذي يُمثِّل عقوبة إضافية تطبَّق على النساء، فضلا عن أن أمن السجن يكون في يد الرجال غالبًا، بالإضافة إلى أنهن يتعايشن مع النزلاء من الرجال السجناء، وهكذا تعيش النساء في بيئة خطرة، حيث يكثر التحرش الجنسي بهن وأحيانًا يصل الأمر إلى درجة اغتصابهن ، وهو ما تسبب فى زيادة معدلات انتحار النساء داخل السجون التركية .

و ذكر معهد جورج تاون لدراسات المرأة- السلام والأمن (GIWPS) في تقرير له بأنّ تركيا تعد من أسوء الدول في مجال احترام حقوق المرأة, موضحاً أن 40% من النساء تتعرضن للعنف والمعاملة السيئة في المجتمع ، لافتا الى تركيا هي الدولة 105 الأكثر سوء في مجال حقوق المرأة حيث لاتنال المرأة حقوقها وتتعرض للتمييز كثيرا "هناك تمييز كبير ضد المرأة في تركيا, وبخاصة في المجال الحقوقي والقانوني. 40% من النساء

تتعرضن للعنف, وهنّ مرغمات على العيش مع هذا العنف. تتلقى المرأة المعاملة العنيفة, بشكلٍ أو بآخر من قبل زوجها أو أي شخص آخر."

وأشار التقرير الى مقولة لرئيس الدولة التركية, رجب أردوغان, التي قال فيها: "لايمكنكم المساواة بين الرجل والمرأة, هذا مخالف للفطرة البشرية". وهذا يدل على عقلية السياسة الحاكمة لتركيا تجاه المرأة. "وفقاً للارادة السياسية, فإن الحكم في تركيا يرفض المساواة بين الرجل والمرأة. هم ينظرون لتلك المساواة بعقلية رجعية متخلفة. دور المرأة لديهم هو فقط الأمومة."

وذكرت مصادر حقوقية ان هناك 516 امرأة تركية اجبرن على ممارسة الدعارة، بينهن فتيات لم يتجاوزن الـ18 عاماً، فيما تعرضت 347 فتاة للتحرش وأصيب 380 امرأة على الأقل في أحداث عنف منزلي.

كما تلاحق الأزمات تلاحق المرأة التركية في محيط العمل، وفي مقدمتها الأجور الضعيفة والبطالة والعمل دون تأمينات، حيث تعاني 23.2% منهن من التمييز في اختيار الوظائف فضلا عن الحصول على أجور أقل بنسبة 17.8% عن الرجال، بينما تعمل 92% منهن بدون الانتماء لأي نقابة.

في أكتوبر 2018 كشفت دراسة أجراها الباحث صائت يلديريم في جامعة أرضروم، على 500 واقعة استغلال جنسي انعكس صداها في وسائل الإعلام في السنوات العشرة الأخيرة، كمعيار على العنف الذي يتعرض له الأطفال في تركيا.

وفقا للدراسة ارتفع عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالاستغلال الجنسي في تركيا من 2.337 إلى 14.394، وارتفع عدد المحكومين عليهن من 1.607 إلى 13.396، ما يوضح أن هذه النوعية من الجرائم ارتفعت إلى نحو سبعة

أضعاف، فيما تراوح متوسط عمر مستغلي الأطفال جنسيا بين 70-40 سنة. أما الصغار الذين تم استغلالهم فهم أقل من 10 سنوات.

وتتصدر تركيا تتصدر دول العالم في معدلات التحرش والاعتداء على النساء بحسب إحصاء لمنظمة «كير» الحقوقية الدولية، التي أرجعت الوضع السيء إلى غياب القوانين الكفيلة بحماية المرأة من العنف والاستغلال.

رابعا : اوضاع اللاجئين

يتعرض اللاجئين في تركيا لكثير من الانتهاكات سواء تجاه القادمين عبر الحدود او النازحين نتيجة الاقتتال الداخلي في تركيا ، حيث لم تتوفر سُبل الحصول على السكن الملائم وكسب العيش أمام العديد ممن شُردوا من ديارهم بالمناطق التي خضعت لحظر التجوال في أنحاء جنوب شرقي تركيا في 2015 و2016؛ والذين يُقدر عددهم بـ500 ألف شخصٍ. فلم يتمكن العديد منهم من العودة إلى منازلهم التي دُمرت خلال أو بعد العمليات العسكرية، التي وقعت أثناء اشتباك قوات الأمن التابعة للدولة مع أفراد مسلحين ينتمون لـ"حزب العمال الكردستاني". كما افتقرت السلطات لخطة شاملة بشأن كيفية تمكين السكان من العودة إلى منازلهم.

وفي مقاطعة سور بديار بكر، أُخرج السكان، الذين كانوا قد شُردوا من ديارهم بالفعل خلال حظر التجوال، للمرة الثانية من ديارهم، حينما تعرضوا للإخلاء القسري، في إطار مخطط بإعادة التنمية، يشمل المقاطعة بالكامل. انقطعت عن المئات منهم خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء، في محاولة واضحة لإخراجهم من منازلهم.

وقال تقرير للعفو الدولية ان هناك حالات طرد قسري جماعي للاجئين وطالبي لجوء سوريين وعراقيين من مركز الترحيل بمقاطعة وان، بشرق

تركيا، إلى بلدانهم الأصلية؛ حيث أُعيد حوالي 200 عراقي و300 سوري قسريًا، بعدما أرغم مسؤولون الأفراد على توقيع نماذج للموافقة على "العودة الطوعية".

وتستضيف تركيا 3.4 مليون لاجئ جاء أغلبهم جاؤوا من سوريا. لكن تركيا تستضيف أيضا طالبي لجوء من أفغانستان والعراق ودول أخرى. وفق اتفاق الهجرة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمنح تركيا مساعدات مقابل منع الهجرة نحو دول الاتحاد. تسببت القيود المفروضة على الحدود مع سوريا في منع دخول اللاجئين إلى تركيا.

ورصدت تقارير للامم المتحدة نسبة مرتفعة من عمل الأطفال وأعداد كبيرة من اللاجئين الأطفال وطالبي اللجوء خارج المدارس، والوضع أسوأ بالنسبة لغير السوريين. حيث لايزال هناك 380 ألف طفل لاجىء دون تعليم. تزيد ظروف العمل الاستغلالية والفقر في تعميق غياب الحماية.

ووصفت الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان تركيا بالدولة غير الامنة على اللاجئين ، وانها على استعداد دائم للمساومة على حقوقهم وفق مصالحها الخاصة .

خامسا : قمع الاكراد

يتعرض الاكراد في تركيا لعمليات قمع متواصلة حيث أفادت منظمات غير حكومية بأن جنود وضباط شرطة انهالوا بالضرب على ما لا يقل عن 30 شخصًا بقرية ألتنسو/ساباتان، بمقاطعة هكاري، جنوب شرقي تركيا؛ عقب وقوع اشتباك مع "حزب العمال الكردستاني"؛ حيثما لقي اثنان من قوات الأمن مصرعهما. وأفاد شهود بأن سكان القرية أُخرجوا من ديارهم وتعرضوا للاعتقال التعسفي والضرب في محيط القرية؛ كما احتُجز عشرة

منهم لدى الشرطة. وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صورًا لإصابات سكان القرية جراء تعرضهم للضرب.

كما احتُجز النظام التركي تسعة من أعضاء البرلمان المنتمين لـ"حزب الشعوب الديمقراطي الكردي" اليساري المعارض، من بينهم قياديان بالحزب، رهن الحبس الاحتياطي تمهيدًا للمحاكمة، ظلوا داخل السجن خلال العام بأكمله. كما ظل 60 رئيس بلدية منتخبًا، داخل السجن، والذين ينتمون إلى "حزب المناطق الديمقراطي"، وهو الحزب الشقيق لـ"حزب الشعوب الديمقراطي"، الذي يمثل الدوائر في شرق وجنوب شرقي تركيا اللذين تقطنهما أغلبية كردية. كما ظل المسؤولون الذين لم يُنتخبوا وحلوا محلهم، في مناصبهم على مدار 2017. وفي أكتوبر/تشرين الأول، لم يُترك أي خيار أمام ستة من رؤساء البلديات، من بينهم ممثلو العاصمة أنقرة واسطنبول، سوى الاستقالة من مناصبهم؛ وذلك بعدما طلب منهم رئيس الجمهورية ذلك؛ ومن ثم أصبح ثلث سكان تركيا لا يمثلهم الأشخاص الذين انتخبوهم في الانتخابات المحلية التي أُجريت في 2016.

كما استمرت المواجهات المسلحة بين الجيش وحزب العمال الكردستاني المسلح جنوب شرق البلاد على امتداد عام 2018، وخاصة في المناطق الريفية. كما استمرت الحكومة في إجراءاتها القمعية ضدّ برلمانيين منتخبين ورؤساء بلديات عن أحزاب داعمة للأكراد، كما تعرضت النائبة ليلى غوفن عن حزب الشعوب الديمقراطي و9 برلمانيين سابقين عن نفس الحزب للحبس الاحتياطي المطول بتهم إرهابية لها دوافع سياسية، ومنهم القائد المشارك للحزب سابقا والمرشح الرئاسي صلاح الدين دميرتاش. كما فقد 11 برلمانيا مقاعدهم في البرلمان في الفترة السابقة لانتخابات يونيو، ومنعوا من الترشح مرة أخرى.

وشهدت مدينة تفرين السورية سلسلة من الانتهاكات التي قام بها الجيش التركي الذى احتل المدينة قبل عام وقام بعمليات قتل و خطف للمدنيين على أنهم جنود تابعين للقوات الكردية كما استقدم عناصر ارهابية تابعة لداعش من مدينة الباب وجرابلس لتمرير مخططاتها في تغيير ديمغرافية المنطقة في مدينة عفرين بغربي كردستان شمال سوريا.

ونشر المرصد الكردي لحقوق الإنسان فيديو صورته الميليشيات الأرهابية ل 6 جثث للمدنيين ، الذين تم إعدامهم ميدانياً من قبل الميليشيات الأرهابية التابعة للاحتلال التركي ضمن عملية " غصن الزيتون " في ناحية جندريس بريف مدينة عفرين.

ونشرت مقطع فيديو آخر لعملية إعدام ميداني قامت بها الميليشيات الأرهابية ذاتها التابعة للاحتلال التركي بحق سائق جرار زراعي، حيث تم قتله رمياً بالرصاص في ناحية شيراوا التابعة لمدينة عفرين.

وعرض المرصد صور على حسابات الميليشيات الأرهابية لأمرأة تدعي تلك الميليشيات أنها مقاتلة ضمن وحدات حماية المرأة الكردية " YPJ" ,وبعد المتابعة من قبل المرصد الكردي تبين أنه تم أختطاف الأمرآة من ناحية معبطلي بريف مدينة عفرين و هي من المدنيين و تم ألباسها الزي العسكري من قبل تلك الميليشيات الأرهابية و عرضها على صفحات التواصل الأجتماعي على أنها من قوات الكردية ، كما تسبب قصف الإحتلال التركي بمقتل أكثر من 30 ألف رأس من الماشية في عفرين

سادسا : مظاهر فساد النظام الحاكم

تراجعت تركيا للعام الخامس على التوالي على مقياس الشفافية العالمى لتحتل المركز 81 في الترتيب العام و يضع ذلك تركيا في مرتبة أدنى من

جميع دول الاتحاد الأوروبي وعددها ثمانية وعشرون ومتأخرة بفارق 49 نقطة عن أقل البلاد فسادا على مقياس المؤشر وهي نيوزيلندا.

و تحدثت منظمة الشفافية العالمية عن نطاق واسع للفساد في المشاريع العامة بتركيا قائلة إن "المشتريات العامة لا تخضع لأي قانون مشتريات عام وإن 28 بالمئة من المشتريات الخاضعة للقانون لا تتم عبر مناقصات مفتوحة."

قال التقرير إن نقص الشفافية في الإنفاق العام يدق ناقوس الخطر أيضا وألمحت إلى أن "جميع الشركات العام تبلغ قيمتها أكثر من 40 مليار دولار تخضع لصندوق الثروة التركي الذي لم ينشر أي أرقام أو تقارير لأنشطة خلال العامين الماضيين".

وقالت تقارير صحفية غربية ان القصص الصحفية عن مظاهر الثراء المفاجيء تطارد اسرة اردوغان وانها تمتلك سرا عبر شركات وهمية مسجلة في مالطا وجزيرة مان ناقلة نفط تبلغ قيمتها حوالي 26.5 مليون يورو تلقتها هدية وهو ما عرف باسم فضيحة "ملفات مالطا" وهى تحقيق كبير حول "كواليس الملاذ الضريبي" الذي توفّره الجزيرة المتوسطية الصغيرة .

وقالت وسائل الإعلام هذه وبينها موقع ميديا بارت الفرنسي وصحف لوسوار البلجيكية وإل موندو الإسبانية ولسبريسو الإيطالية إن أسرة اردوغان تمتلك ناقلة نفط تدعى "أغداش" وإنها تمكنت من إبقاء هذا الأمر سرا بفضل تخريجة قام بها رجل الأعمال التركي، صديق أسرة أردوغان، صدقي آيان والملياردير التركي-الآذري مبارز منسيموف الذي يمتلك شركة "بالمالي" للنقل ومقرها في إسطنبول.

ونقلت لوسوار عن وثائق أن آيان سدد ربع ثمن الناقلة ومنسيموف سدد الثلاثة أرباع الباقية وذلك بموجب عقد إيجار تمليكي سرّي أسرة أردوغان هي المستفيد الأول منه.

وأضافت أن هذا العقد السرّي بدأ العمل على صياغته في 2008 في الوقت الذي كان فيه أردوغان لا يزال رئيسا لوزراء تركيا وكان فيه الغرب ينظر إليه كرجل إصلاحي.

ومنسيموف، الذي دفع ثلاثة أرباع ثمن الناقلة، هو ملياردير آذري منحه أردوغان الجنسية التركية، بحسب موقع ميديابارت الذي أضاف متسائلا "هل كانت هذه الهدية مقابل تجنيسه؟ هل حصل على أمور أخرى مقابلها؟".

وبحسب لوسوار فان السبب الذي دفع آيان لتسديد ربع ثمن الناقلة لا يزال مجهولا، لكن الصحيفة البلجيكية لفتت إلى أن "عائلة آيان هي حليف وثيق لعائلة أردوغان"، مشيرة إلى أن "تسجيلات لمكالمات بين أردوغان ونجله بلال أشارت بقوة في 2013 إلى أن عائلة آيان دفعت رشى مقابل حصولها على خدمات من الدولة".

وحاولت وسائل الإعلام الـ13 هذه المنضوية في إطار شبكة "التعاون الأوروبي الاستقصائي" الاتصال بكلّ من الرئاسة التركية وأسرة أردوغان ومنسيموف وصدقي للحصول على تعليق على هذه المعلومات، إلا أن أحدا من هؤلاء لم يردّ على اتصالاتها.

ولم تكن قصّة الناقلة والطرق الملتوية في تسجيلها والتغطية على وجودها أولى فضائح أسرة الرئيس التركي، فقد سبقتها فضائح تتعلق بأبناء بشكل مباشر وأخرى بمقربين منه وأبناء وزراء ومسؤولين سبق أن عيّنهم في مواقع متقدمة بالدولة.

ونشرت مجلة "بيلد" الألمانية قبل عام مقالة تكشف عن الفساد في عائلة أردوغان الذي لا يتجاوز دخله السنوي رسميا 50 ألف يورو، بينما أولاده الأربعة "يغمرهم المال".

وأشارت المجلة إلى أن أولاد أردوغان الذين معظمهم لا يعملون رسميا، يعيشون في منازل فاخرة ولديهم مشاريع ربحية خاصة لا تتميز بالشفافية.

وتملك عائلة الرئيس التركي، حسب المجلة، خمس فيلات في إسطنبول تقدر قيمتها بستة ملايين يورو وجميعها تعود إلى ملكية ولدي الرئيس التركي أحمد وبلال.

وفيما يمتلك أحمد أردوغان، الذي لديه مشروع خاص في قطاع النقل البحري، تقدر ثروته بـ80 مليون دولار على الأقل، فإن أخاه بلال يثير الكثير من الغموض في ضوء اتهامات واسعة له بالفساد وتبييض الأموال والاتجار في النفط من داخل المناطق التي كانت تسيطر عليها داعش في العراق وسوريا.

المصريين الأحرار
علشان مصر اللي بنحلم بيها